***Dirasat*: Human and Social Sciences, Volume 49, No. 6, Supplement 1, 2022**

Deanship of Scientific Research

The Attitudes toward the Political Reform Process in Jordan from the Perspectives of Al-Balqa Applied University Students at the Main Campus

Ra'ad Alawamleh, Majed Al- Khayat *

Al-Balqa Applied University, Jordan.

Received: 23/6/2021
Revised: 19/8/2021
Accepted: 12/10/2021
Published: 30/12/2022

* *Corresponding author:*
majedalkhayat@bau.edu.jo

Citation: Alawamleh, R., & Al-Khayat, M. (2022). The Attitudes toward the Political Reform Process in Jordan from the Perspectives of Al-Balqa Applied University Students at the Main Campus. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(6:), 307–319.
https://doi.org/10.35516/hum.v49i6:.4012

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

The study aims to identify the attitudes toward the political reform process in Jordan from the perspectives of Al-Balqa Applied University students at the main campus. The study sample consisted of (400) male and female students who were selected according to the stratified random sampling method. A scale was developed to measure students' attitudes toward the political reform process in Jordan. Results revealed that the political reform process in Jordan is generally moderated as there are some encountered challenges. The political and legislative challenges were at the forefront. While there were significant statistical differences in the level of the actual political reform according to the student's gender in favor of males, there were significant statistical differences according to the college type in favor of humanities. Further, there were significant statistical differences in the level of encountered challenges according to the gender variable in favor of male students at the total score of political challenges, political and legislative challenges, and institutional challenges whereas in favor of female students at the cultural challenges sub-scale. The results also showed that there were significant statistical differences in the level of encountered political challenges according to the college type in favor of humanities.

Keywords: Attitudes; political reform; Al-Balqa Applied University students; main campus.

الاتجاهات نحو عملية الإصلاح السياسي في الأردن من وجهة نظر الطلبة في مركز جامعة البلقاء التطبيقية

رعد العواملة، ماجد الخياط*

جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

ملخّص

هدفت الدراسة إلى تعرُّف اتجاهات طلبة المركز في جامعة البلقاء التطبيقية؛ نحو عملية الإصلاح السياسي في الأردن، تكوّنت عينة الدراسة من (400) طالب وطالبة جرى اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، جرى تطوير مقياس لقياس اتجاهات الطلبة نحو عملية الإصلاح السياسي في الأردن. دلّت نتائج الدراسة إلى أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن على نحو عام متوسطة نظرًا إلى وجود مجموعة من التحديات؛ حيث جاءت التحديات السياسية والقانونية بالمرتبة الأولى، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن تبعًا لمتغير الجنس لصالح الطلبة الذكور، وتبعًا لمتغير نوع الكلية لصالح طلبة الكليات الإنسانية، كما دلّت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي تبعًا لمتغير جنس الطالب لصالح الطلبة الذكور على الدرجة الكلية لمقياس التحديات السياسية، وعلى بعدي التحديات السياسية والقانونية والتحديات الدستورية؛ بينما جاءت الفروق لصالح الطالبات الإناث على بعد التحديات الثقافية، كما بيّنت نتائج الدراسة ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي تبعًا لمتغير نوع الكلية لصالح الطلبة في الكليات الإنسانية على الدرجة الكلية لمقياس التحديات السياسية.

الكلمات الدالة: الاتجاهات، الإصلاح السياسي، طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، مركز الجامعة.

المقدمة:

لا زالت عملية دراسة واقع العمل السياسي في البلدان العربية عامة تأخذ حيز اهتمام الكثير من الشباب في المجتمعات العربية خاصة؛ خصوصًا مع وجود الكثير من التحديات المرتبطة بها؛ والتي كان أبرزها التحديات السياسية؛ وما نتج عنها من تبعات سلبية سواءً أكانت اقتصادية، واجتماعية، وثقافية؛ لذا ينبغي على جميع المهتمين بالشأن السياسي إيلاء هذه العملية اهتمامًا خاصًا؛ لتلبية جزء من طموحات فئة الشباب ليتسنى لهم العيش ببيئة آمنة، مستقرة؛ تساعدهم على بناء مستقبلهم العلمي والوظيفي.

إن قضايا الإصلاح السياسي احتلت حيزًا مهمًا في الفكر السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي؛ حيث ارتبط ذلك بعمليات التحول الديمقراطي، والتغير الاقتصادي والاجتماعي التي مرّتْ بها العديد من دول العالم (بني سلامة والدرادكة، 2017)، فقد عَرف (علوي، 2009، 7) مفهوم الإصلاح السياسي بأنه "فكرة التحديث السياسي وبناء الديمقراطية، والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي، والمؤسسي، والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة، وتحقيق فكرة المساءلة، وتقوية آلياتها، والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، والتعبئة الجماهيرية، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة، وضمان الحقوق، والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم، والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور".

لذا أصبحت قضية الإصلاح السياسي من أهم القضايا الرئيسة على أجندة الدول النامية سواء أكان ذلك على المستوى الرسمي أو المستوى الشعبي؛ وذلك نتيجة للمتغيرات المتسارعة في الحياة السياسية في تلك الدول, والتي استُندت أنظمتها على معطيات تقليدية فرضتها ظروف المرحلة عند تشكيل معظم تلك الدول (العجمي، 2010)، فقد وجدت معظم هذه الأنظمة في الشرعية القبلية أو الشرعية الوطنية، والكفاح المسلح ضد المستعمر أساسًا لشرعيتها السياسية والشعبية؛ فانفردت هذه الأنظمة في الحكم في ظل غياب المشاركة السياسية الفعلية لقطاعات واسعة من شعوب هذه الدول (العجمي، 2010)، ونتيجة لذلك أصبح الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث على نحو عام والوطن العربي على نحو خاص نتيجة حتمية ومتوقعة ناجمة عن الضغوط الداخلية والخارجية للأنظمة السياسية الحاكمة؛ والتي عملت على محاولة الاستجابة لمطالب شعوبها، والتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية؛ بحيث أصبح الإصلاح السياسي مطلبًا داخليًا في هذه الدول، وضرورة ملحة لها مبرراتها في ظل ظهور اتجاهات جديدة من التحرر الفكري، والنهضوي لدى الشباب العربي (العيد، 2014).

لقد شهد العالم العربي حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي غياب مؤسسات المجتمع المدني؛ والتي تعدُّ حجر الزاوية في تعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي؛ إلا أنّه في العقدين الماضيين شهدت معظم الدول العربية نموًا متزايدًا لمؤسسات المجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية؛ وذلك محاولة لدعم مسيرة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في هذه الدول (بني سلامة، 2007).

أما بالنسبة للأردن فقد خطت خطوات نحو الإصلاح السياسي، وبالذات عملية التحول الديمقراطي في عام (1989) والتي كانت البداية لإعادة الحياة البرلمانية ومن ثم الحزبية، إضافة إلى الشعارات، والمواثيق الوطنية (اللوزي، 2012)، هذا وقد تأثرت الأردن في تداعيات ثورات الربيع العربي، وظهرت الاحتجاجات للمطالبة بالإصلاح السياسي؛ الأمر الذي أدّى لقيام النظام السياسي بإجراء إصلاحات دستورية، وإجراء الانتخابات البرلمانية، وتعديل قانون الانتخابات، إلا أن هذه الإصلاحات أثارت ردود أفعال لدى بعض القوى السياسية، والحراك المنادي بالإصلاح؛ على عدّ أن النظام السياسي لا تتوفر لديه الإرادة الجادة في عملية الإصلاح السياسي؛ حتى أن الإصلاحات السياسية ومنذ مرحلة التحول الديمقراطي في عام (1989) أعتبرت بأنها إصلاحات لا تعبر عن الحد الأدنى من مطالب الشعب، فهي صورية لم تحدث تغيرات جوهرية في طريقة الحكم (الخزاعلة، 2014)، وهنا يمكن ملاحظة بأن عملية الإصلاح السياسي في الأردن لا تعبر عن مطالب الكثير من الأفراد في المجتمع الأردني؛ وذلك لوجود العديد من التحديات التي تقف أمامها.

*** واقع الإصلاح السياسي في الأردن**

احتلت قضية الإصلاح السياسي في الأردن اهتمامًا كبيرًا منذ عملية التحول الديمقراطي عام (1989)، والتي كانت البداية في إعادة الحياة البرلمانية، ومن ثم الحياة الحزبية (اللوزي، 2012)، فقد مثلت أزمة الاقتصاد الأردني في العام نفسه بدايات الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي؛ لمواجهة الأزمة الاقتصادية، ومحاولة إشراك المجتمع الأردني في عملية الإصلاح السياسي بكافة أطيافه السياسية، والاقتصادية، والأجتماعية للوصول إلى تحولات اقتصادية وسياسية ضمن أحكام الدستور الأردني (السرحان والشدوح، 2019)، ففي عام (1989) تّم إجراء أول انتخابات برلمانية، وإطلاق الحريات العامة، وهذا شكل قناعة لدى القوى والتيارات السياسية بجدية الحكومة والنظام نحو التوجه للديمقراطية والإصلاح السياسي (العواملة، 2020)، كما أقر الميثاق الوطني عام (1991) ليكن بمثابة مصالحة وطنية بين الشعب وقواه السياسية؛ على أساس ترسيخ الديمقراطية، وليكون الميثاق الوطني أحدى الخطوات العملية في طريق الإصلاح السياسي (الخلايلة، 2012)، وهذا يعدُّ مؤشرًا على تطوير المسيرة الديمقراطية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية؛ حيث عادت الحياة البرلمانية والحزبية بعد انقطاع طويل، وألغيت الاحكام العرفية، وأصدر قانون الأحزاب السياسية لعام (1992)؛ بالإضافة لقانون المطبوعات والنشر رقم (10) للعام نفسه، وشكلت هذه القوانين نقطة الانطلاق لمرحلة جديدة من مراحل الإصلاح والتطوير في الدولة الأردنية (حياصات، 2013)، وهكذا نلاحظ أن الأردن ومنذ عام (1989) فتح الباب أمام انفراج سياسي؛ وذلك بإجراء الانتخابات البرلمانية من عام (1989) ولغاية آخر انتخابات أجريت عام (2020)، بالإضافة لعودة الحياة الحزبية، إلا أنه طرأ تعديل على قانون الانتخاب؛ وذلك عام (1993)، وهو ما عرف بقانون الصوت الواحد الذي تّم معارضته من قبل الكثير من المهتمين بالشأن السياسي على عدّ أنه لا يمثل الشعب الأردني، ومنذ ذلك الحين جرى العديد من التعديلات على قوانين الانتخابات؛ إلا أن هذه التعديلات لم تحظَ بالاجماع؛ لأنها لا تقوم

على تعديلات جوهرية، فقد عملت هذه القوانين على تعزيز المال السياسي للوصول للبرلمان(Tahboub, 2020).

هذا وقد استمرت الأردن بمحاولات الإصلاح السياسي وذلك في عهد الملك عبداللهالثاني منذ عام (1999)، بحيث شهدت هذه الفترة عددًا من الإجراءات التي تصبّ في جانب الإصلاح السياسي في الأردن، فكان من أبرزها تعديل قانون الانتخابات، وقانون الأحزاب على عدّ أنها من مكونات عملية التحول الديمقراطي، فجرى تعديل قانون الانتخابات لعام (2003) الذي أعطى المرأة مقاعد (كوتا) في مجلس النواب ليضمن هذا القانون وصول المرأة للبرلمان، بالإضافة إلى تعديل قانون الأحزاب السياسية لعام (2007) الذي اعتبر قانون معدل لقانون الأحزاب لعام (1992) (الخلايلة، 2012).

لقد تواصلت محاولات الإصلاح السياسي من قبل النظام السياسي الأردني، فقد شكلت لجنة للحوار الوطني لإصلاح منظومة العمل السياسي، وبموجب توصيات اللجنة تّم تعديل قانون الانتخاب؛ وذلك عام (2012) الذي اتبع النظام المختلط، وأجريت على أساسه انتخابات عام (2013) (الخوالدة، 2014)، وكذلك جرى تعديل قانون الأحزاب السياسية لعام (2015)؛ حيث تضمن مجموعة من التعديلات أبرزها تخفيض عدد الأعضاء المؤسسين من (500) عضو إلى (150) عضو، والحاق تسجيل الأحزاب السياسية لدى وزارة التنمية السياسية بدلًا من وزارة الداخلية (الطراونة، 2018)، بالإضافة إلى ذلك تّم إجراء التعديلات الدستورية؛ والتي من خلالها تّم إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات؛ وذلك للإشراف على الانتخابات وتنظيمها، وكذلك أصبح الطعن بالانتخابات أمام القضاء الأردني، وتحديد صلاحيات السلطة التنفيذية (اللوزي، 2012)، كما نصت التعديلات الدستورية على إنشاء محكمة دستورية، ومحاكمة الوزراء أمام القضاء المدني، ولكن بالمقابل أبقت التعديلات الدستورية على صلاحيات الملك في ما يتعلق بتعيين رؤساء الحكومات (العدوان، 2014)، هذا وقد جرى تعديل على قانون الانتخاب لعام (2016)؛ الذي اعتمد على نظام القائمة النسبية المفتوحة للترشح للبرلمان، وتّم خفض عدد مقاعد مجلس النواب من (150) مقعد إلى (130) مقعد (الرنتاوي وآخرون، 2017)، وبموجب هذا القانون أصبح الناخب يمتلك عددًا من الأصوات يساوي عدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية؛ شريطة أن يصوت لقائمة واحدة من القوائم المرشحة أولًا ثم يصوت لكّل واحد من المرشحين ضمن هذه القائمة أو لعدد منها (إطبيش، 2016).

*** التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن**

تعرف التحديات السياسية بكونها "الأزمات، والصعوبات المتعلقة بالأمور السياسية التي تنظم أمور الدولة، وتدير شؤونها على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتهديدات التي تواجه الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول، ومعضلات التحول الديمقراطي التي تؤثر على المجتمع والأفراد على حد سواء، وتحقيق الإصلاح السياسي، ومدى اندماجها وتأثير العوامل الثقافية، والأجتماعية، والاقتصادية فيها" (الشركسي، 2017، 5).

هذا وقد بدأت عملية الإصلاح السياسي في الأردن فعليًا منذ مرحلة التحول الديمقراطي عام (1989)، وبالرغم من إحراز الأردن تقدمًا في تنفيذ بعض الإصلاحات السياسية؛ إلا أن هذه الإصلاحات قد واجهت العديد من التحديات؛ والتي أثرت في عملية الإصلاح السياسي مما ساهم في تراجع وتأخّر عملية الإصلاح السياسي، وكان من أبرزها قانون الصوت الواحد (حياصات، 2013).

لقد أجريت الانتخابات البرلمانية لعام (1989) بموجب قانون (23) للعام نفسه بالاعتماد على نظام القائمة المفتوحة (الكتلة) (الدعجة، 2005)، وبموجب هذا النظام أصبح للناخب أكثر من صوت واحد؛ الأمر الذي أدّى إلى تعزيز التعددية السياسية في الأردن (العواملة، 2020)، إلا أن ذلك لم يستمر طويلًا؛ حيث عملت الحكومات الأردنية المتعاقبة على إجراء تعديلات على القوانين والأنظمة الانتخابية, فقد أقرّت قانون الصوت الواحد عام (1993) (حياصات، 2013), الذي طبّق لغاية (2010) ونظام الانتخاب المختلط لعام 2013 الذي جمع بين صوت للدائرة المحلية، وصوت للقائمة النسبية المغلقة (أبو رمان، 2014)، وقانون الانتخاب عام (2016) الذي تبنى نظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية) (المجالي والكيالي، 2016)، إنّ جميع هذه القوانين ظلت مرتكزة على سلبيات عديدة حيث أبقى قانون عام (1993) على مبدأ الصوت الواحد (حياصات، 2013)؛ في حين جاء النظام المختلط الذي طبّق بالأردن مخالفًا للنظام المختلط المطبق في ألمانيا، إذ تشترط المانياعلى المرشحين التقدّم عن طريق الأحزاب السياسية بالنسبة للقوائم الحزبية (الشرقاي، 2007)، أمّا قانون الانتخاب عام (2016) الذي تبنى نظام التمثيل النسبي, حيث منح هذا النظام الناخب حق التصويت لعدة مرشحين داخل القائمة التي صوت لها؛ مما جعل المنافسة تنحصر داخل القائمة الواحدة (أبو رمان، 2017)، كما أن هذا النظام لم يعمل على خلق الظروف المناسبة للأحزاب السياسية لايصال ممثلين عنهم بعدد كافٍ لمجلس النواب (الخوالدة، 2017), وهنا يمكن ملاحظة أن هذه القوانين والأنظمة الانتخابية, قد أدت إلى تراجع عملية الإصلاح السياسي في الأردن؛ والتي كانت قد بدأت عام (1989)، حيث عملت هذه القوانين، والأنظمة الانتخابية والتي تم تبنيها من قبل هذه الحكومات على تعزيز العشائرية، والقبلية على حساب الأحزاب السياسية، على عدّ أن قانون الانتخاب هو أحد أهم مفاتيح مواجهة المعوقات التي تعترض الأحزاب السياسية، والقوى السياسية (التعمري، 2018).

لقد كان لغياب وضعف مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية، ونقابات، واتحادات، وجمعيات؛ وتدني مستوى المشاركة لدى الجماهير لا سيما المرأة، وغياب الضغط الشعبي، وتدني مستوى الوعي السياسي؛ مما جعل الإصلاح السياسي مرهونًا بإرادة ومزاج السلطة الحاكمة، والتي تقاوم أيّة إجراءات أو إصلاحات (بني سلامة، 2007)، بالإضافة إلى هيمنة الدولة العميقة، وانتشار الفساد، وإفلاس النخب السياسية، وهذه تعدُّ من التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي بالأردن (Bani Salameh, 2019).

هذا وتلعب العوامل الثقافية دورًا بارزًا في تبنّي الإصلاح ودفعه إلى الأمام، أو العكس بوقف عملية الإصلاح وإعاقتها، ذلك أن تركيبة المجتمع، ومؤسساته،

وقيمه، وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلبًا أو إيجابًا، ففي معظم الدول العربية فإن الولاء للقبيلة، وهي بنية تقليدية، يفوق الولاء للدولة، أو الحزب، أو النقابة، أو أي بنية، أو مؤسسة حديثة (بني سلامة، 2007)، وهذا أدّى إلى أن السلطة في معظم الدول العربية وأن ادعّت ميلها للإصلاح والتحديث؛ إلا أنها شجعت الممارسات القبلية والطائفية والعشائرية، وعليه نجحت في منع نشوء مؤسسات مجتمع مدني، يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في أيّ عملية للإصلاح السياسي (بني سلامة، 2007).

أمّا بالنسبة للإصلاحات الدستورية فقد أجرى الأردن محاولات للإصلاح السياسي وخصوصًا بعد مرحلة ثورات الربيع العربي؛ إذ ظهرت الاحتجاجات المطالبة بالإصلاحات، الأمر الذي أدّى لقيام النظام السياسي بإجراء إصلاحات دستورية؛ إلاّ أن هذه الإصلاحات لم تحقق الحد الأدنى من مطالب الحراك؛ الذي اعتبرها البعض إصلاحات صورية لم تحدث تغيرات جوهرية في طريقة الحكم (الخزاعلة، 2014)؛ حيث أن المادة (60) المتعلقة بالمحكمة الدستورية قد حددت الجهات التي يحقّ لها تقديم الطعن في دستورية القوانين والأنظمة النافذة وهي مجلس الأعيان والنواب، ومجلس الوزراء، وحرمت المواطنين، ومؤسسات المجتمع المدني، وأشخاص القانون الخاص، من هذا الحق فالأصل أن تكون الغاية من هذه المحكمة هو ضمان حقوق المواطنين، والأفراد والجماعات (السرحان والشدوح، 2019)، بالإضافة إلى أن هذه التعديلات قد أدّت لفقدان التوازن بين السلطات فالأصل في الأنظمة البرلمانية أن تقوم على مبدأ توازن السلطات إلا أن تعديل المادة (74) من الدستور قد أعطى صلاحيات للسلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية وخصوصًا في ما يتعلق بتعديل الفقرة (2) من هذه المادة والتي تشير إلى أن الحكومة التي يحلّ مجلس النواب في عهدها وجب عليها الاستقالة بعد أسبوع من تاريخ الحلّ، ولايجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها، فالأصل أن الحكومة تنسب للملك بالحلّ، وبالمقابل حقّ السلطة التشريعية بسحب الثقة من الحكومة، وهذان حقّان متقابلان لايجوز الإخلال بهما(المشاقبة، 2020).

هذا ولا تزال المعارضة السياسية، والحركات الشعبية، والقوى الوطنية، والنخبة الفكرية تطالب بالمزيد من الإصلاحات السياسية، لا سيما في مجال التعديلات الدستورية، وهم يرون أنّ تعديلات الدستور أسميّة أو صورية، وتتعارض مع المبادئ الديمقراطية، لا سيما أن الشعب هو مصدر السلطات، وترى المعارضة السياسية أنّ إجراء مثل هذه التعديلات هو عملية اندفاع إلى الأمام، قد يقود إلى ابتزاز الحقوق بدلًا من منحها (Bani Salameh & Ananzah, 2015)، حيث أنَّ التعديلات الدستورية لم ترق للمستوى المطلوب فهي لم تعالج الاختلالات الدستورية المتعلقة بتشكيل الحكومات وصولًا للحكومة البرلمانية، كما أنها لم تقلص من صلاحيات الملك (السرحان والشدوح، 2019)، بل عملت التعديلات الدستورية على زيادة صلاحيات الملك، وذلك بإضافة مواد جديدة ومنها حقّ الملك في تعيين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية وقبول استقالتهم، كما أنّه يعين قائد الجيش ومدير المخابرات العامة وينهي خدماتهم، وهذه التعديلات قد عملت على زيادة صلاحيات السلطة الملكية ولم تعمل على توطيد الفصل مابين السلطات (Bani Salameh, 2017)؛ بالإضافة لذلك ضاعفت العواقب الاقتصادية، والمحلية، والإقليمية، والدولية لوباء كورونا (Covid 19) الضغط على الاقتصاد الأردني المنهك فعلًا، وقد استخدمت الحكومة استراتيجية (Covid 19) لأغراض سياسية؛ ومنها إسكات المعارضة، والمجتمع المدني، وتقليل نفوذهم السياسي كوسيلة لاستباق المطالب الجديدة بالإصلاحات، والمشاركة السياسية، وتّم استغلال حالة الطوارئ لمكافحة مرض كورونا بجعل عملية صنع القرار مركزية، والعمل على توطيد سلطة الحكومة، وإضعاف دور المعارضة، الأمر الذي أدّى إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية، والمعارضة الأجتماعية، والسياسية المنُظّمة، والمجتمع المدني (Badarin,2020).

وهنا يمكن ملاحظة أنّه وبالرغم من محاولات الإصلاح السياسي في الأردن؛ إلا أن هذه المحاولات لم تلبي الحد الأدنى من المطالب الشعبية في إحداث تغيرات جذريّة تساهم في تعزيز مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن، فأحيانًا تستغل الحكومة الظروف من أجل تعزيز سلطتها، ووجودها على حساب المعارضة والإصلاح السياسي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعّد التجربة الأردنية الديمقراطية من أقدم التجارب في العالم العربي؛ حيث بدأت عملية التحول الديمقراطي في الأردن عام (1989)، وبدأت معها محاولات للإصلاح السياسي؛ والتي استمرّت حتى الوقت الراهن، وبالرّغم من التطورات التي شهدها الأردن في مجال الإصلاح السياسي إلا أن الأردن لا يزال يعاني من العديد من التحديات؛ والتي عملت على الحد من اتّخاذ خطوات حقيقية وجادة نحو الإصلاح السياسي بالمفهوم الحقيقي للإصلاح، ومن هنا جاءت الدراسة لتعرُّف واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن من وجهة نظر فئة الشباب ممن يقعون في الفئة العمرية من (18-22) سنة، وكذلك الوقوف على أهم التحديات التي واجهت عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظرهم؛ بالرغم مما يتمتع به الأردن من مناخًا ديمقراطيًا، واستقرارًا سياسيًا.

تركز تساؤلات هذه الدراسة حول اتجاهات الطلبة نحو عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وكذلك التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن؛ لذا تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما اتجاهات الطلبة نحو واقع الإصلاح السياسي في الأردن؟

2- ما أبرز التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن من وجهة نظر الطلبة؟

3- هل تختلف اتجاهات الطلبة نحو عملية الإصلاح السياسي ببعديه الواقع والتحديات باختلاف متغيري جنس الطالب والكلية؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في الحرص على تعرُّف رأي فئة الشباب بواقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وكذلك التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي، على عدّ أن الشباب هم بناة المستقبل، ولا شك في أن الحرص على تفعيل دور الشباب في الإصلاحات السياسية يكتسب أهمية نظرًا لأنه يتّم في إطار دولي ضمن جملة معايير للتنمية البشرية، مع التأكيد على أن الإصلاحات السياسية تعدُّ مرتكزًا جوهريًا في بناء النظام السياسي الأردني، ومن هنا تأتي الدراسة للوقوف على أبرز التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي؛ وذلك لمساعدة أصحاب القرار في وضع الاستراتيجيات، والخطط لتوفير بيئة مناسبة تساعد الشباب على المساهمة في عملية الإصلاح السياسي، كما تعدُّ الدراسة من الدراسات النادرة في المجتمع الأردني (حسب علم الباحثين)؛ والتي تهتم بالإصلاحات السياسية، والتحديات التي تواجهها من وجهة نظر الطلبة في مركز جامعة البلقاء التطبيقية.

محددات الدراسة

- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من الطلبة في مركز جامعة البلقاء التطبيقية بالسلط.
- الحدود الزمانية: جرى تطبيق هذه الدراسة على الطلبة الذين هم على مقاعد الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2020-2021.

تعريف مصطلحات الدراسة إجرائيًا

- **واقع الإصلاح السياسي**: العملية المتعلقة بمشاركة المواطن ومؤسسات المجتمع المدني بكافة مجالات الشأن السياسي الأردني.
- **التحديات السياسية:** كافة المشكلات والصعوبات السياسية التي تهدد الشأن السياسي المحلي والمتعلقة بالتحديات القانونية والدستورية والثقافية.
- **التحديات القانونية**: تشمل المشكلات المتعلقة بالقوانين والتشريعات الناظمة.
- **التحديات الدستورية**: تلك المشكلات المتعلقة بمواد الدستور الأردني وتعديلاته.
- **التحديات الثقافية**: وتشمل المشكلات المتعلقة بالشأن الثقافي الأردني الخاص بتركيبة المجتمع الأردني.

الدراسات السابقة

لقد تّم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وفي ما يلي عرض لأبرز وأهم هذه الدراسات:

- دراسة (Badarin, 2020) بعنوان: "Jordan's economic, security and political challenges under Covid-19"، هدفت إلى توضيح تداعيات استمرار انتشار مرض كورونا على التحديات السياسية، والاقتصادية، والأمنية التي تواجه الأردن، خلصت إلى أن الحكومة استغلت هذه الأزمة من أجل إضعاف المؤسسات الديمقراطية، والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني، وسعت الحكومة إلى تعطيل المطالب الشعبية التي تطالب بالإصلاحات السياسية، أيْ أن الحكومة عملت ثورة مضادة للإصلاحات بحجة مواجة مرض كورونا.

- دراسة (Tahboub, 2020) بعنوان:"The path of political reform in light of the Arab Spring Jordan as a model" ، تناولت الجهود الإصلاحية بعد مرحلة الربيع العربي، والتي تمثلت في الانتخابات البرلمانية والحياة الحزبية، توصلت إلى أنَّ العشائرية كانت الأكثر شيوعًا منذ عقود؛ وذلك لطبيعة المجتمع الأردني، وضعف الحياة الحزبية، وكذلك قوانين الانتخابات، والتي عملت على تعزيز العشائرية والقبلية؛ حيث عملت هذه القوانين على الحد من دور الأحزاب السياسية في عملية الإصلاح، والمشاركة السياسية.

- دراسة (Al-Awamleh, 2020) بعنوان: "Participation of Jordanian Women in Political Life: Reality and Challenges"، هدفت إلى تعرُّف مشاركة المرأة في الحياة السياسية، خلصت إلى أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية متدنية ولا ترقى للمستوى المطلوب وذلك نظراً لوجود العديد من التحديات الإعلامية، والأجتماعية والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والقانونية.

- دراسة (Bani Salameh, 2019) بعنوان: "Challenges to Political Reform in Jordan"، سعت إلى تعرُّف مفهوم الإصلاح السياسي في الأردن، وكذلك تعرُّف أبرز معوقات الإصلاح السياسي، توصلت إلى أن هناك مجموعة من عوامل الضعف والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي ومنها غياب الإرادة السياسية، ضعف مؤسسات المجتمع المدني، هيمنة الدولة العميقة، انتشار الفساد، وإفلاس النخبة الحاكمة، وأشارت الدراسة إلى أنّ الإصلاح السياسي في الأردن أصبح حاجة ملحة.

- دراسة السرحان والشدوح (2019) بعنوان: "الإصلاحات السياسية في الأردن: بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي" هدفت إلى تعرُّف الإصلاحات السياسية في الأردن خاصة في فترة ما بعد ثورات الربيع العربي، وقد خلصت إلى أن الإصلاحات السياسية في الأردن ما زالت دون المستوى المطلوب، وأن قوى المعارضة والحراك الشعبي لم تصل إلى مرحلة تقود النظام السياسي لتقديم تنازلات حقيقية، وهذا ساعد النظام السياسي على تطبيق رؤيته للإصلاح، الأمر الذي أدّى لتفتيت قوى الحراك الشعبي، وغياب التنسيق في ما بينها.

- دراسة (Bani Salameh, 2017) بعنوان: "Political Reform in Jordan: Reality and Aspirations "، هدفت إلى مراجعة شاملة لعملية الإصلاح السياسي في الأردن منذ (1989)، كما سعت الدراسة لتحديد العقبات التي تعترض الإصلاح السياسي في الأردن، توصلت إلى أن الإصلاح السياسي في الأردن مطلب قديم وشعبي، وأنه قد تّم تحقيق بعض الإنجازات في عملية الإصلاح السياسي؛ إلا أنَّ هذه الإنجازات لم تكن كافية نحو تحقيق إصلاحات حقيقية ودائمة.

- دراسة (Bani Salameh & Ananzah, 2015) بعنوان: "Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis"، هدفت إلى تعرُّف تجربة الإصلاحات الدستورية الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني، وذلك من خلال تحليل التعديلات الدستورية الأخيرة، توصلت الدراسة إلى أن الأردن ما زال بحاجة إلى مزيد من التعديلات الدستورية؛ لترسيخ عملية الإصلاح، والديمقراطية في الأردن.

- دراسة (Ryan, 2011) بعنوان: "Political Opposition and Reform Coalitions In Jordan"، تناولت عملية الإصلاح السياسي في الأردن، ودور المعارضة السياسية، خلصت إلى أن عمليات الإصلاح السياسي التي حدثت بالأردن كانت إصلاحات شكلية، ولم تسهم في إحداث التغيرات المطلوبة؛ فهي لم تتضمن إجراءات حقيقية لإحداث الإصلاح السياسي الحقيقي.

- دراسة المعشر (2011) بعنوان: "عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن: النظام الريعي العنيد"، تناولت الجهود الإصلاحية التي قام بها الملك عبدالله الثاني في الأردن، توصلت إلى أن الإصلاحات السياسية لدى الملك عبدالله الثاني كانت حقيقية ولكن النخبة التقليدية هي العقبة الأهم في تعثر جهود الإصلاح السياسي في الأردن.

لقد اتّفقت الدراسة الحاليّة مع الدراسات السابقة في بحثها لموضوع الإصلاح السياسي في الأردن، في حين اختلفت عنها في تناولها لواقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وأبرز التحديات التي تواجهها من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية (المركز) في آن واحد، فكانت – حسب علم الباحثين- الأولى في الأردن، والتي ركّزت على فئة الشباب في المرحلة الجامعية الأولى، كما اختلفت عن الدراسات السابقة في تطويرها لأداة الدراسة؛ والتي تكونت من (26) فقرة تقيس بمجملها واقع وتحديات عملية الإصلاح السياسي في الأردن لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية (المركز).

منهجية الدراسة

استخُدمت الدراسة المنهج الكمي المسحي للإجابة عن أسئلة الدراسة؛ حيث تّم جمع البيانات من عينة الدراسة؛ وتحليلها إحصائيًا.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة في الكليات العلمية والإنسانية بمركز جامعة البلقاء التطبيقية، وقد تّم حصر أفراد مجتمع الدراسة؛ وَفْق بيانات القبول والتسجيل في مركز الجامعة للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2021/2020، والبالغ عددهم (16077)، وقد تّم تطبيق أداة الدراسة على (400) طالب وطالبة باستخدام معادلة سولفنز (Slovin's, 1960)، وباستخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية؛ لمحاولة تمثيل مجتمع الدراسة قدر الإمكان؛ وفق الجدول (1).

الجدول (1) وصف لمجتمع الدراسة والعينة في ضوء متغيرات الدراسة

المتغيرات	مجتمع الدراسة	العينة	النسبة المئوية
ذكر	6490	161	0.40
أنثى	9587	239	0.60
المجموع	16077	400	1
كلية علمية	8253	205	0.51
كلية إنسانية	7824	195	0.49
المجموع	16077	400	1

أداة الدراسة

تّم تطوير مقياس لقياس اتجاهات الطلبة نحو واقع وتحديات عملية الإصلاح السياسي في الأردن؛ تكون من (26) فقرة، تّم توزيعه إلى أربعة أبعاد هي:

- واقع عملية الإصلاح السياسي: ويتكون من (7) فقرات.
- التحديات السياسية والقانونية: ويتكون من (7) فقرات تقيس أبرز التحديات التي قد تواجه عملية الإصلاح السياسي سياسيًا وقانونيًا.
- التحديات الثقافية: ويتكون من (6) فقرات تقيس أبرز التحديات التي قد تواجة عملية الإصلاح السياسي ثقافيًا.
- التحديات الدستورية: ويتكون من (6) فقرات تقيس أبرز التحديات التي قد تواجة عملية الإصلاح السياسي دستوريًا.

هذا وقد تّم عمل الخصائص السيكومترية (صدق وثبات)؛ بعد تطبيق المقياس على عينة استطلاعية تكونت من (30) طالبًا؛ وفق الآتي:

*** الصدق Validity**

1- **صدق المحتوى**: تّم عرض فقرات أداة الدراسة على (7) محكمين مختصين في علم السياسة، والقياس والتقويم؛ لتحكيم فقرات أداة الدراسة، وقد تّم إجراء بعض التعديلات على بعض الفقرات وفق رأي المحكمين.

2- **صدق البناء**: تّم إيجاد معامل الارتباط بين الأداء على الفقرة والدرجة الكلية لمقياس اتجاهات الطلبة نحو واقع وتحديات عملية الإصلاح السياسي في الأردن؛ والجدول (2) يبين معاملات الارتباط.

الجدول (2) معامل الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لأداة الدراسة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.767	14	0.710
2	0.718	15	0.621
3	0.770	16	0.555
4	0.765	17	0.727
5	0.750	18	0.596
6	0.738	19	0.722
7	0.708	20	0.609
8	0.759	21	0.608
9	0.706	22	0.628
10	0.693	23	0.599
11	0.720	24	0.615
12	0.784	25	0.764
13	0.778	26	0.650

بناءً على قيم الجدول (2) نلاحظ تمتع فقرات مقياس اتجاهات الطلبة نحو واقع وتحديات عملية الإصلاح السياسي بدلالات إحصائية مناسبة؛ حيث جاءت جميع فقرات الاستبيان دالة إحصائيًا.

* **الثبات Reliability:** تّم استخدام معامل الاتساق الداخلي بدلالة الفقرة الواحدة (كرونباخ ألفا)، وكذلك قيم الثبات بالإعادة؛ لأبعاد مقياس اتجاهات الطلبة نحو واقع وتحديات عملية الإصلاح السياسي؛ وفق الجدول (3).

الجدول (3) قيم معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لأبعاد أداة الدراسة

الرقم	الأبعاد	كرونباخ ألفا	الثبات بالإعادة
1	واقع الإصلاح السياسي	0.952	0.881
2	التحديات السياسية والقانونية	0.950	0.852
3	التحديات الثقافية	0.955	0.827
4	التحديات الدستورية	0.961	0.801
	المجموع	0.933	0.833

يوضح الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات سواءً أكانت باستخدام معادلة كرونباخ ألفا أو قيم معامل الثبات بالإعادة كانت دالة إحصائيًا؛ مما يشير إلى تمتع فقرات المقياس بدلالات ثبات مناسبة.

المعالجة الإحصائية

تّم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرفات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول والثاني في الدراسة، وتّم معالجة مقياس (Likert) وفقًا للمعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{(5-1)}{3} = 1.33$$

طول الفئة + أقل وزن = 1.33 +1 = 2.33 فتصبح درجة التطبيق أو الموافقة ضمن المستوى المتدني بين (1-2.33)، وللانتقال للفئة الثانية 2.33 + 1.33 = 3.66 فتصبح درجة التطبيق أو الموافقة ضمن المستوى المتوسط بين (2.34-3.66)، وللانتقال للفئة الثالثة 3.66 + 1.33 = 5 فتصبح درجة التطبيق أو الموافقة ضمن المستوى المرتفع بين (3.67-5) (Subedi, 2016)، وللإجابة عن السؤال الثالث تّم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة.

نتائج الدراسة

للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على "ما اتجاهات الطلبة نحو واقع الإصلاح السياسي في الأردن؟" والسؤال الثاني الذي ينص على " ما أبرز التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن من وجهة نظر الطلبة؟" تّم إيجاد قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري للأبعاد الأربعة الخاصة بتعرُّف واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن؛ والتحديات التي تواجه تلك العملية، والجداول (4-7) يبينان ذلك.

الجدول (4) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد و اقع عملية الاصلاح السياسي في الأردن

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية
5	أعتقد أن هناك محاولات للإصلاح السياسي في الأردن	2.54	0.751	0.908
6	أعتقد أن الإصلاحات السياسية في الأردن غير حقيقية ولا تعمل على دفع المواطن نحو المشاركة في العملية السياسية	2.52	0.763	0.902
1	أرى أن الحكومة غير جادة في عملية الإصلاح السياسي	2.51	0.731	0.904
4	أعتقد أن الأردن قد حقق مجموعة من الإصلاحات الدستورية	2.47	0.682	0.984
7	أرى أن الإصلاحات السياسية قد شجعت المعارضة السياسية للقيام بمعارضة حقيقية لاصورية	2.43	0.837	0.866
3	أعتقد أن الإصلاحات السياسية عملت على إطلاق الحربات السياسية والمدنية ووضع ضمانات لها	2.34	0.842	0.866
2	أرى أن الأردن يسير في الطريق الصحيح في ما يتعلق بالإصلاح	2.31	0.915	0.862
	الوسط الحسابي الموزون	2.44	0.634	0.888

نلاحظ من الجدول (4) أن أداء عينة الدراسة جاءت متوسطة إلى حد ما؛ حيث بلغ قيمة الوسط الموزون لفقرات هذا البعد (2.44)، وهذا يعكس أن اتجاهات الطلبة نحو واقع الإصلاح السياسي في الأردن ليست مرتفعة، وهذا ما أشارت إليه دراسة (السرحان والشدوح، 2019) والتي خلصت إلى أن الإصلاحات السياسية في الأردن لا تزال دون المستوى المطلوب؛ حيث أن النظام السياسي لم يقدم تنازلات حقيقية، وعمل على تطبيق رؤيته للإصلاح؛ لأن قوى المعارضة والحراك الشعبي لم تصل إلى مرحلة تقود النظام السياسي لتقديم تنازلات حقيقية، هذا وقد جاءت الفقرة (5) والتي تنص على " أعتقد أن هناك محاولات للإصلاح السياسي في الأردن " بالمرتبة الأولى بوسط حسابي قيمته (2.54) وهذا يشير إلى أن هناك محاولات للإصلاح السياسي في الأردن، فيما جاءت الفقرة (6) والتي تنص على

" أعتقد أن الإصلاحات السياسية في الأردن غير حقيقية، ولا تعمل على دفع المواطن نحو المشاركة في العملية السياسية" بالمرتبة الثانية بوسط حسابي قيمته (2.52)، وهذا يدلّ على أن الإصلاحات السياسية في الأردن هي إصلاحات صورية، وغير حقيقية، ولم تعمل على زيادة مشاركة المواطنين بالعملية السياسية، وهذا ما أكدته دراسة (Bani Salameh, 2017)؛ والتي أشارت إلى أن مطلب الإصلاح السياسي في الأردن هو مطلب قديم وشعبي، وأن هناك العديد من العقبات التي تعترض عملية الإصلاح السياسي في الأردن؛ وقد خلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من تحقيق بعض الإنجازات في مجال الإصلاح السياسي إلا أن هذه الإنجازات لم تكن كافية لدفع نحو إصلاحات حقيقية ودائمة، فيما جاءت الفقرة (2) والتي تنص على "أرى أن الأردن يسير في الطريق الصحيح في ما يتعلق بالإصلاح" بالمرتبة الأخيرة بوسط حسابي قيمته (2.31) وهذا يدلّ على أن الأردن لا يسير بالاتجاة الصحيح في عملية الإصلاح السياسي؛ بل أن ما تّم في عملية الإصلاح السياسي في الأردن لم تخرج عن محاولات للإصلاح، وأنها إصلاحات صورية وليست حقيقية، وهذا يتوافق مع دراسة (Rayan 2011) والتي أكدّت على أن عمليات الإصلاح التي جرت في الأردن كانت إصلاحات شكلية إلى حد كبير، حيث أن الإصلاح السياسي في الأردن لم يسهم في إحداث التغييرات المطلوبة، وهو أقرب إلى الإجراءات التجميلية منه إلى الخطوات الحقيقية لإحداث الإصلاح.

الجدول (5) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد التحديات السياسية والقانونية

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية
4	أرى أن تعديلات قوانين الانتخابات بعد عام 1993 قد عملت على تعزيز العشائرية والقبلية على حساب الأحزاب السياسية	4.59	0.707	0.892
6	أعتقد أن مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية ونقابات واتحادات وجمعيات لم تسهم في عملية الإصلاح السياسي في الأردن	4.55	0.766	0.898
2	أعتقد أن هناك بعض النخب السياسية لا ترغب في إجراء الإصلاحات السياسية	4.51	0.853	0.876
5	أرى أن الحكومة جادة في عملية الإصلاحات السياسية المتعلقة بقوانين الانتخابات البرلمانية للوصول إلى الحكومات البرلماينة	4.42	0.880	0.870
3	أرى أن كثرة القوانين الانتخابية وتعديلاتها قد أثر سليًا على مشاركة الأحزاب السياسية في عملية الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية	4.24	0.752	0.848
1	أعتقد أن قانون الانتخابات القائمة المفتوحة الذي طبق عام 1989 عمل على تعزيز التعدديّة السياسية	4.23	0.946	0.847
7	أرى أن هناك مشاركة لدى المواطنين ولا سيما المرأة في عمليات الإصلاح السياسي في الأردن	3.10	0.461	0.724
	الوسط الموزون	4.23	0.591	0.882

نلاحظ من الجدول (5) أن أداء عينة الدراسة جاء مرتفعًا إلى حد ما؛ حيث بلغ قيمة الوسط الموزون لفقرات هذا البعد (4.23)، وهذا يعكس مستوى مرتفع من التحديات السياسية، والقانونية التي تشكل تحدّيًا للإصلاح السياسي لدى عينة الدراسة، فقد جاءت الفقرة (4) والتي تنص على " أرى أن تعديلات قوانين الانتخابات بعد عام (1993) قد عملت على تعزيز العشائرية والقبلية على حساب الأحزاب السياسية" بالمرتبة الأولى بوسط حسابي قيمته (4.59)، وهذا يدلّ على أن قوانين الانتخابات وتعديلاتها قد ساهمت في تعزيز العشائرية والقبلية على حساب الأحزاب السياسية، وهذا ما أكدته دراسة (Tahboub, 2020) التي أشارت إلى أن العشائرية كانت الأكثر شيوعًا منذ عقود؛ وذلك لطبيعة المجتمع الأردني، وأن قوانين الانتخابات عملت على تعزيز العشائرية والقبلية؛ بحيث عملت هذه القوانين على الحد من دور الأحزاب السياسية في عملية الإصلاح والمشاركة السياسية، فالأحزاب السياسية وبرامجها تعدُّ ركيزة أساسية في الديمقراطية، والتعددية السياسية.

فيما جاءت الفقرة (6) والتي تنص على "أعتقد أن مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية ونقابات واتحادات وجمعيات لم تسهم في عملية الإصلاح السياسي في الأردن" بالمرتبة الثانية بوسط حسابي قيمته (4.55) وهذا مؤشر على أن غياب وضعف مؤسسات المجتمع المدني، أدّى إلى جعل عملية الإصلاح السياسي مرهونًا بإرادة ومزاج السلطة الحاكمة؛ والتي تقاوم أية إجراءات أو إصلاحات، وهذه تعدُّ من التحديات التي تواجة عملية الإصلاح السياسي بالأردن، وهذا يتوافق مع دراسة (Bani Salameh, 2019) والتي خلصت إلى أن أهم التحديات التي تواجة عملية الإصلاح السياسي في الأردن هو ضعف مؤسسات المجتمع المدني، وهيمنة الدولة العميقة، وانتشار الفساد، وإفلاس النخب السياسية، بينما كان أقل المتوسطات للفقرة (7) والتي تنص على " أرى أن هناك مشاركة لدى المواطنين ولا سيما المرأة في عمليات الإصلاح السياسي في الأردن" بالمرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.10) وهذا يدلّ على أن مشاركة المواطنين ولا سيما المرأة جاءت متوسطة، وهذا يتوافق مع دراسة (Al-Awamleh,2020) التي أشارت إلى أن مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ما زالت دون المستوى المطلوب نظرًا لوجود العديد من التحديات.

الجدول (6) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد التحديات الثقافية

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية
3	أعتقد أن النخبة الحاكمة ليس لديها رؤى واضحة لإدارة الدولة الأمر الذي أدّى إلى زيادة سيطرة الولاءات القبلية والعشائرية	4.75	0.656	0.912
2	أرى أن الولاء للعشيرة والقبيلة يفوق الولاء للدولة أو مؤسسات المجتمع المدني	4.55	0.709	0.904
6	أعتقد أن قوة تأثير العشيرة يؤثر سلبًا في عملية الإصلاح السياسي	4.54	0.738	0.896
4	أعتقد أن الحكومات لا تشجع على الممارسات القبلية	4.52	0.856	0.858
1	أعتقد أن هناك مشاركة للمرأة في عملية الإصلاح السياسي	3.55	0.833	0.854
5	أرى أن تركيبة المجتمع ومؤسساته، وقيمه وأنماطه، لها دور ايجابي في الإصلاح السياسي	2.45	0.883	0.682
	الوسط الموزون	4.03	0.608	0.872

نلاحظ من الجدول (6) أن أداء عينة الدراسة جاء مرتفعًا إلى حد ما؛ حيث بلغ قيمة الوسط الموزون لفقرات هذا البعد (4.03)، وهذا يعكس مستوى مرتفع من التحديات الثقافية التي تشكل تحديًا للإصلاح السياسي لدى عينة الدراسة، فقد جاءت الفقرة (3) والتي تنص على " أعتقد أن النخبة الحاكمة ليس لديها رؤى واضحة لإدارة الدولة الأمر الذي أدّى إلى زيادة سيطرة الولاءات القبلية والعشائرية" بالمرتبة الأولى بوسط حسابي قيمته (4.57) وهذا يدلّ على أن النخبة الحاكمة ليس لديها خطط شاملة وكاملة لإدارة الدولة؛ الأمر الذي أدّى لتعزيز الولاءات القبلية والعشائرية على حساب الأحزاب السياسية، والولاء للدولة، فيما جاءت الفقرة (2) والتي تنص على " أرى أن الولاء للعشيرة والقبيلة يفوق الولاء للدولة أو مؤسسات المجتمع المدني" بالمرتبة الثانية بوسط حسابي (4.55) وهذا يدلّ على أن الولاء للعشيرة والقبيلة قد ساهم في تعزيز العشائرية والقبلية على حساب مؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما أكدته دراسة (Tahboub, 2020) والتى أشارت إلى أن العشائرية كانت الاكثر شيوعًا منذ عقود؛ وذلك لطبيعة المجتمع الأردني، فيما جاءت الفقرة (5) والتي تنص على " أرى أن تركيبة المجتمع ومؤسساته، وقيمه وأنماطه، لها دور ايجابي على الإصلاح السياسي" بالمرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.45) وهذا يدلّ على أن تركيبة المجتمع الأردني وهي تركيبة عشائرية تعتمد على القيم التقليدية، والثقافة الذكورية؛ والتي لم تُسهم بلعب دور ايجابي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

الجدول (7) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد التحديات الدستورية

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية
2	أرى أن التعديلات الدستورية كانت تعديلات اسميّة وليست جوهرية	4.56	0.836	0.902
5	أعتقد أن العقبة الأهم والأساسيّة والتي تقف في وجة عملية الإصلاح هي النخبة التقليدية	4.54	0.728	0.886
1	أعتقد أن التعديلات الدستورية قد حققت مطالب الحراك الشعبي في الأردن	4.49	0.802	0.882
3	أعتقد أن التعديلات الدستورية قد عالجت الاختلالات الدستورية في ما يتعلق بتشكيل الحكومات من أجل الوصول إلى الحكومة البرلمانية	4.42	0.918	0.872
6	أرى أن الأردن قد حقق مجموعة من الإنجازات في مجال الإصلاح السياسي ومنها التعديلات الدستورية	4.07	0.958	0.854
4	أرى أن العواقب الاقتصادية والمحلية والإقليمية والدولية لوباء كورونا (Covid 19) لم تضغط على الاقتصاد الأردني، حيث لم تستخدم الحكومة استراتيجية (Covid 19) لأغراض سياسية ومنها إسكات المعارضة والمجتمع المدني من أجل عدم القيام بالتعديلات الدستورية المطلوبة	3.02	0.799	0.836
	الوسط الموزون	4.18	0.608	0.872

نلاحظ من الجدول (7) أن أداء عينة الدراسة جاء مرتفعًا إلى حد ما؛ حيث بلغ قيمة الوسط الموزون لفقرات هذا البعد (4.18)، وهذا يعكس مستوى مرتفع من التحديات الدستورية التي تشكل تحّديًا للإصلاح السياسي لدى عينة الدراسة، فقد جاءت الفقرة (2) والتي تنص على "أرى أن التعديلات الدستورية كانت تعديلات اسميّة وليست جوهرية" بالمرتبة الأولى بوسط حسابي قيمته (4.56) وهذا يدلّ على أن التعديلات الدستورية لم ترقَ للمستوى المطلوب، وهذا ما أكدته دراسة (Bani Salameh, 2017)) والتي أشارت إلى أن مطلب الإصلاح السياسي في الأردن هو مطلب قديم وشعبي، وأن هناك العديد من العقبات التي تعترض عملية الإصلاح السياسي في الأردن، حيث خلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من تحقيق بعض الإنجازات في مجال الإصلاح السياسي؛ إلا أن هذه الإنجازات لم تكن كافية لدفع نحو إصلاحات حقيقية ودائمة، فالأردن بحاجة إلى مزيد من التعديلات الدستورية لترسيخ مبدأ سيادة الشعب، وتقللّ من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى.

فيما جاءت الفقرة (5) والتي تنص على " أعتقد أن العقبة الأهم والأساسيّة والتي تقف في وجه عملية الإصلاح هي النخبة التقليدية " بالمرتبة الثانية بوسط حسابي قيمته (4.54) وهذا مؤشر يدلّ على أن النخبة التقليدية والسياسية لا ترغب في إجراء عملية الإصلاح السياسي لأنها هي المستفيدة من الوضع القائم، وهذا ما أكدته دراسة (المعشر، 2011) والتي أشارت إلى أن إرادة الإصلاح السياسي للملك عبدالله حقيقية؛ ولكن النخبة التقليدية هي العقبة الأهم والأساسيّة في تعثر الجهود الإصلاحية في الأردن، فيما جاءت الفقرة (4) والتي تنص على " أرى أن العواقب الاقتصادية والمحلية والإقليمية والدوليّة لوباء كورونا (Covid 19) لم تضغط على الاقتصاد الأردني، ولم تستخدم الحكومة استراتيجية (Covid 19) لأغراض سياسية، ومنها إسكات المعارضة، والمجتمع المدني من أجل عدم القيام بالتعديلات الدستورية المطلوبة" بالمرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.02) وهذا يدلّ على أن الحكومة استغلت وباء كورونا وعملت على إصدار القوانين، واستغلال حالة الطوارئ لمكافحة مرض كورونا؛ بجعل عملية صنع القرار مركزية، والعمل على توطيد سلطة الحكومة، وإضعاف دور المعارضة، وهذا الأمر أدّى إلى تراجع العملية الإصلاحية في الأردن.

وللإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على "هل تختلف اتجاهات الطلبة نحو عملية الإصلاح السياسي ببعديه الواقع والتحديات باختلاف متغيري جنس الطالب والكلية؟" تّم استخدام اختبار "ت" والجدوال من (8-9) يبينان نتائج التحليل.

الجدول (8) الفروق بين متغيري جنس الطالب ونوع الكلية تبعًا لو اقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن

المتغيرات / الجنس/ نوع الكلية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	"ت"
ذكر	161	4.79	0.48	0.03	10.83
أنثى	239	4.17	0.60	0.04	
إنسانية	195	4.59	0.60	0.04	4.87
علمية	205	4.28	0.63	.046	

يتّضح من الجدول (8) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن تبعًا لمتغير الجنس لصالح الطلبة الذكور، كما يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن تبعًا لمتغير نوع الكلية لصالح الطلبة في الكليات

الإنسانية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الذكور أكثر اهتمامًا بقضايا الإصلاح السياسي، وكذلك إلى أن مساقات الكليات الإنسانية تهتم بالأمور الثقافية والمجتمعية والسياسية؛ حيث تساهم هذه المساقات بزيادة الوعي لدى الطلاب في الكليات الإنسانية وزيادة اهتماماتهم بالقضايا الوطنية.

الجدول (9) الفروق بين متغيري جنس الطالب ونوع الكلية تبعًا للتحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن

الدرجة الكلية/ البعد	المتغيرات / الجنس/ نوع الكلية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	"ت"	مستوى الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية	ذكور	161	4.88	0.968	0.074	9.210	0.000
	إناث	239	4.10	0.568	0.039		
	إنسانية	195	4.59	0.602	0.042	4.865	0.000
	علمية	205	4.11	0.630	0.046		
التحديات السياسية والقانونية	ذكور	161	4.67	0.548	0.042	11.442	0.000
	إناث	239	3.96	0.669	0.046		
	إنسانية	195	4.45	0.686	0.048	4.976	0.000
	علمية	205	4.09	0.696	0.051		
التحديات الدستورية	ذكور	161	4.69	0.501	0.038	9.504	0.000
	إناث	239	4.18	0.557	0.038		
	إنسانية	195	4.54	0.565	0.040	4.666	0.000
	علمية	205	4.26	0.587	0.043		
التحديات الثقافية	ذكور	161	4.15	0.453	0.034	8.269	0.000
	إناث	239	4.62	0.638	0.043		
	إنسانية	195	4.25	0.564	0.040	3.527	0.000
	علمية	205	4.46	0.636	0.470		

يتّضح من الجدول (9) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمستويات التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي تبعًا لمتغير الجنس لصالح الطلبة الذكور على الدرجة الكلية لمقياس التحديات، وعلى بعدي التحديات السياسية والقانونية، وكذلك التحديات الدستورية، وهذا قد يشير من وجهة نظر الدراسة إلى أن اهتمام الطلبة الذكور بالشأن السياسي الذي له علاقة مباشرة بالتحديات السياسية والدستورية أكثر منه لدى فئة الإناث، كما أن طبيعة المجتمع الأردني بكافة أطيافه يميل الذكور منهم للاهتمام بالشأن السياسي أكثر من الإناث؛ واللاتي قد يبدين اهتمامًا أكثر بالشأن الثقافي منه لدى الذكور كما دلّت عليه نتيجة الدراسة على بعد الشأن الثقافي؛ حيث كانت الفروق على بعد التحديات الثقافية لصالح الطالبات الإناث.

كما بيّنت نتائج الدراسة ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي تبعًا لنوع الكلية لصالح الطلبة في الكليات الإنسانية على الدرجة الكلية لمقياس التحديات السياسية، وعلى بعدي التحديات السياسية والقانونية والتحديات الدستورية؛ بينما جاءت الفروق لصالح الطلبة في الكليات العلمية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنه في الكليات الإنسانية هنالك العديد من المساقات الإنسانية والأجتماعية والتي تتضمن مفاهيم سياسية واجتماعية واقتصادية تتعلق بالوعي في عملية الإصلاح السياسي، والتي من شأنها العمل على رفع مستوى معلومات الطلاب في مختلف النواحي السياسية والأجتماعية، بحيث يكون لهذه المساقات تأثير عالي على مستوى الوعي بالإصلاح السياسي لدى طلبة الكليات الإنسانية، أما بالنسبة لتحديات الثقافية فقد جاءات لصالح الإناث في الكليات العلمية؛ ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ الطالبات بالكليات العلمية أكثر تحررًا من القيم التقليدية والعشائرية، وذلك لأن تركيبة المجتمع الأردني تركيبة عشائرية تعتمد على القيم التقليدية والثقافة الذكورية والتي أسهمت في لعب دور سلبي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

الخاتمة والتوصيات

حاولت الدراسة إلى تعرُّف اتجاهات الطلبة في كليات جامعة البلقاء التطبيقية (المركز) نحو واقع وتحديات الإصلاح السياسي في الأردن، أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مستوى واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن جاءت متوسطة على نحو عام؛ وذلك لوجود عدد من التحديات التي عملت على الحد من تنفيذ عملية الإصلاح السياسي، كان من أبرزها التحديات السياسية والقانونية؛ والتي جاءت بالمرتبة الأولى من وجهة نظر عينة الدراسة؛ بحيث أن تعديل قوانين الانتخابات جاءت لصالح تعزيز العشائرية، والقبلية على حساب الأحزاب السياسية، كما أن الإصلاح السياسي في الأردن ارتبط بمزاج السلطة الحاكمة؛ والتي عملت على

مقاومة أيّة إجراءات أو إصلاحات، وهذا يشير إلى أن الحكومة غير جادة في عملية الإصلاح السياسي، أما التحديات الدستورية فقد جاءت بالمرتبة الثانية، حيث أن التعديلات الدستورية كانت شكلية وليست جوهرية؛ لم تسهم في إحداث التغييرات المطلوبة، وهي أقرب إلى الإجراءات التجميلية منه إلى الخطوات الحقيقية لإحداث الإصلاح، فالأردن بحاجة إلى مزيد من التعديلات الدستورية لترسيخ مبدأ سيادة الشعب، والتقليل من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، أما بالنسبة للتحديات الثقافية فقد جاءت بالمرتبة الثالثة، حيث أظهرت التحديات الثقافية أن النخبة الحاكمة ليس لديها خطط شاملة وكاملة لإدارة الدولة، الأمر الذي أدّى لتعزيز الولاءات القبلية والعشائرية على حساب الولاء للدولة، كما أظهرت النتائج إلى أن تركيبة المجتمع الأردني تركيبة عشائرية تعتمد على القيم التقليدية، والثقافة الذكورية؛ مما شكّل تحديًا أمام عملية الإصلاحات السياسية في الأردن، كما دلّت نتائج الدراسة إلى أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية لمستوى واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن تبعًا للطلبة الذكور؛ لصالح طلبة الكليات الإنسانية، كما أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمستويات التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي تبعًا للطلبة الذكور؛ لصالح طلبة الكليات الإنسانية على الدرجة الكلية لمقياس التحديات، في حين جاءت التحديات السياسية والقانونية، وكذلك التحديات الدستورية لصالح الطلبة الذكور في الكليات الإنسانية، بينما جاءت التحديات الثقافية لصالح الإناث في الكليات العلمية.

التوصيات

1. العمل على نشر الوعي لدى المجتمع الأردني لتغيير معتقداته، وقيمه التي تقف عائق أمام الإصلاح السياسي.
2. إعداد برامج إعلامية وسياسية هادفة تعالج واقع الإصلاح السياسي؛ للوقوف على أبرز التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن.
3. إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول واقع الإصلاح السياسي في الأردن، وأبرز تحدياته، والعمل على وضع الحلول المناسبة لها.

المصادر والمراجع

أبورمان، حسين، 2017، أثر قانون الانتخاب لسنة 2016 على بنية مجلس النواب الثامن عشر وأدائه، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن.

أبورمان، حسين، 2014، أثر قانون الانتخابات لسنة 2012 وتوزيع المقاعد الانتخابية على تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن.

إطبيش، أنس، 2016، قوانين الانتخابات الأردنية وأثرها على النظام السياسي الأردني للفترة 1989-2016، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

التعمري، سلامة، 2018، دور الأحزاب السياسية والقوى السياسية في الأردن 1989-2017 (مجلس النواب – دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الخزاعلة، يوسف، 2014، الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسية في الأردن 2010-2013، مجلة المنارة، المجلّد 21، العدد 3، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص 181-220.

الخلايلة، هشام، 2012، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الخوالدة، صالح، 2017، مشاركة الأحزاب السياسية الإسلامية في الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2016 م حزب جبهة العمل الإسلامي نموذجا، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلّد 1، العدد4، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، ص 71-97.

الخوالدة، صالح، 2014، أثر الحراك الشعبي العربي على الإصلاح السياسي في الأردن (2011-2014)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلّد 3، الجزائر، ص 9-37.

الدعجة، هايل، 2005، التحول الديمقراطي في الأردن 1989-1997، الطبعة الأولى، عمان، مطابع وزارة الأوقاف.

الرنتاوي، عريب وآخرون، 2017، تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تاريخية تحليلية (1921-2016)، المكتبة الوطنية.

السرحان، عطاالله وعماد، الشدوح 2019، الإصلاحات السياسية في الأردن: بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 46، عدد 3، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 502-515.

الشرقاوي، سعاد، 2007، النظم السياسية في العالم المعاصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر.

الشركسي، أسامة، 2017، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011 – 2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الطراونة، بشار، 2018، البيئة الأردنية وإمكانية قيام حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخاب والأحزاب السياسية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 45، عدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 99-112.

العجمي، محمد، 2014، الإصلاح السياسي في الكويت وأثرة في التغيير (1991-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العدوان، زياد، 2014، دور المجلس التشريعي الثاني في العملية التشريعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
العيد، شعبان، 2014، الإصلاح السياسي في الجزائر (2008-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
العواملة، رعد، 2020، دور قوانين الانتخابات في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي (1989-2016)، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 47، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 772-789.
اللوزي، مالك، 2012، دور مجلس الامة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
المجالي، ايمن وجواد، الكيالي (أعداد)، 2016، الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2016، دراسة سياسية وإحصائية، تحرير جواد الحمد الكيالي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
المعشر، مروان، 2011، عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن: النظام الريعي العنيد، أوراق كارنيغي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت.
بني سلامة، محمد ويوسف، الدردكة، 2017، أثر الإصلاح الاقتصادي في الإصلاح السياسي: الأردن انموذجا (2002-2015)، مجلة المنارة، المجلّد 23، العدد 3، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص 327-378.
بني سلامة، محمد، 2007، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، مجلة المنارة، المجلّد 13، العدد 5، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص 142-180.
حياصات، ايهم، 2013، دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن 1989-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
علوي، المعتصم بالله داود (2009) الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970- 2009، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
محسن، زيد، 2010، الإصلاح السياسي في العالم العربي بين (الدوافع والمعوقات)، المجلة السياسية والدولية، المجلد 16، الجامعة المستنصرية، العراق، ص 75-96.

References

Al-Awamleh, R. (2020). Participation of Jordanian Women in Political Life: Reality and Challenges, European Journal of Social Sciences, 59 (1), 5-18.

Badarin, E. (2020). Jordan's economic, security and political challenges under Covid-19,Mediterranean Politics, https://doi.org/10.1080/13629395.2020.1850624, p. 1-9.

Bani Salameh, M. (2019). Challenges to Political Reform in Jordan, Conference: Economic and Administrative Reform and Adaptation Policies in Jordan and the Arab World, At: Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Bani Salameh, M. (2017). Political Reform in Jordan: Reality and Aspirations, Article in World Affairs, 180 (4), 47-78.

Bani Salameh, M. and Ananzah, A. (2015). Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis, Digest of Middle East Studies, 24(2),139–160.

Ryan, C. (2011), Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan, British Journal of Middle Eastern Studies, 38(3), 367-390.

Slovin, E. (1960). Slovin's formula for sampling technique. Retrieved on February 13, 2013.

Subedi, P, B. (2016). Using Likert type Data in Social Science Research: Confusion, Issues and Challenges, International Journal of Contemporary Applied Sciences, 32, 36 -49.

Tahboub, N. (2020), The path of political reform in light of the Arab Spring Jordan as a model, Opción, Año 36, Regular, 91,1480-1510.